

سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة  
العضو المسؤول عنها / عبد العزيز بن محمد العنزي  
توقيعه /

موافقة الأعضاء

التوقيع	البيان	الاسم
	رئيس مجلس	سعود بن عبدالله الراجحي
	نائب الرئيس	صالح بن عبدالله اليوسف
	الممثل المالي	عبد العزيز بن محمد العنزي
	عضو	الهنوف بنت عبدالله السنيدى
	عضو	د. عبد العزيز بن إبراهيم الراجحي
	عضو	محمد بن خليفة الوهابي
	عضو	منذر بن محمود طيب
	عضو	د. أروى بنت علي أحضر
	عضو	باسل بن عبد العزيز الراضي
	عضو	فهدة بنت ناصر الدعيجي
	عضو	محمد بن صالح الدسيمني

# سياسة آليات الرقابة والإشراف على المنظمة

## مقدمة

إن سياسة آليات الرقابة والإشراف تعد مطلباً أساسياً من متطلبات ضوابط الرقابة الداخلية في جمعية المكفوفين الاهلية بمنطقة الرياض (كفييف) "الجمعية" حيث أنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية والتي من شأنها تعزز من ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات لمنع مخاطر الفساد والاحتياط، وتعمل على تطوير العملية الإدارية.

## النطاق

تحدد هذه السياسة المسؤوليات العامة على كافة العاملين ومن لهم علاقات تعاقدية وتطوعية في الجمعية، ويستثنى من ذلك من تصدر لهم سياسات خاصة وفقاً للأنظمة.

## البيان

### أولاً : الرقابة:

#### أ - بالتقارير الإدارية:

ان التقارير الإدارية يعتمد عليها اعتماد كلي في تقييم الأداء للجمعية، وتوجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الإدارة لأنها الجهة المسئولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الأخطاء واتخاذ الإجراءات اللازمة، وأن تعد هذه بصفة دورية وبانتظام، ويجب اعدادها بطريقة جيدة وواضحة ومنها:

التقارير الدورية: وتكون هذه من العاملين لمدراءهم بصفة: يومية، أسبوعية، أو شهرية أو فصلية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع، أو بعد انتهاء مشروع.

تقارير سير الأعمال الإدارية: وتكون هذه التقارير من المدراء إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.

تقارير الفحص: وتكون لتحليل ظروف مشروع سابقة ولاحقة لتساعد الإدارة العليا على التصرف السليم في توجيه القرارات.

تقارير قياس كفاءة العاملين: وتعد بصفة دورية عادية من قبل الرؤساء المباشرون لرؤوسهم، وتشمل على قياس القدرات والتوصية لتطوير تلك القدرات، ومدى تعاونهم مع فريق العمل ... وغيره من معايير واضحة مناسبة للجمعية.

المذكرات والرسائل المتبادلة: وتكون بين الإدارات والأقسام وتستخدم هذه لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع لها للمتابعة والتقييم.

#### ب - التقارير الخاصة:

تقارير الملاحظة الشخصية.

تقارير الاحصائيات والرسوم البيانية.



- مراجعة الميزنات التقديرية.
  - متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
  - مراقبة السجلات والمراقبة الداخلية.
  - مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
  - تقييم ومراجعة المشاريع.
- ثانياً: المبادئ:**
- أ - مبدأ التكاملية:
  - تكامل الرقابة وأساليبها من الأنظمة واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في الجمعية.
  - ب - مبدأ الوضوح والبساطة:
  - سهولة نظام الرقابة وبساطته ليكون سهل الفهم للعاملين والمنفذين ليسمح لهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
  - ت - مبدأ سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء:
  - أن نظام الرقابة وفعاليته في الجمعية لكشف الانحرافات والتبلیغ عنها بسرعة وتحديد أسبابها لمعالجتها وتصحيح تلك الانحرافات والأخطاء.
  - ث - مبدأ الدقة:
  - إن دقة المعلومة ومصدرها هام بالنسبة للإدارة العليا لأنها هي التي تساعدها على صنع القرار والتوجيه السليم والتخاذل الإجراءات المناسبة، وعدم الدقة في ذلك يعرض الجمعية لمشاكل وكوارث لا قدر الله.
- المسؤوليات**
- تطبق هذه السياسة ضمن أنشطة الجمعية وعلى جميع العاملين والمتسببن الذين يعملون تحت إدارة وشراف الجمعية الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بها والتوقیع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

## المراجع

اعتمد مجلس إدارة الجمعية في الاجتماع (الخامس) في دورته ( الرابعة ) هذه السياسة في 03 / 03 / 1442هـ الموافق 20-10-2020م . وتحل هذه السياسة محل السياسة الموضعية سابقا.

